[214] قد عرفنا: أن بعض الصحابة يصدرون فتاوى، لم يستندوا فيها إلى آية ولا إلى رواية، وإنما هو الرأي منهم، وهو قد يخطئ ويصيب. وصار يناقض بعضهم بعضا أحيانا. بل قد نجد التناقض في آراء الصحابي الواحد. يقول البعض: إن الصحابة كانوا يغيبون عن مجلس النبي (ص)، فكانوا يجتهدون فيما لم يحضروه من الاحكام. ولعدم تساوي هؤلاء المجتهدين في العلوم والادراكات، وسائر القوى والملكات، تختلف - طبعا - الاراء والاجتهادات، ثم تزايدت تلك الاختلافات، بعد عصر الصحابة (1). فكان لابد من علاج هذه الحالة، وتلافي سلبياتها، فكان أن اخترعوا لنا دعوى: " أن قول الصحابي إن كان صادرا عن الرأي، فرأيهم أقوى من رأي غيرهم، لانهم شاهدوا طريق رسول ا (ص) في بيان أحكام الحوادث، وشاهدوا الاحوال التي نزلت فيها النصوص، والمحال، التي تتغير باعتبارها الاحكام.. " (2) ثم قرروا على هذا الاساس لزوم تقديم رأيهم على رأينا، لزيادة قوة في رأيهم. 18 - قول الصحابي يعارض الحديث الصحيح: وإذا خالفت فتوى الصحابي قولا صريحا، وحديثا صحيحا عن رسول ا " صلى ا عليه وآله "، فان الامام مالك بن أنس يعاملهما معاملة المتعارضين.

_____ (1) وراجع: الخطط والاثار للمقريزي ج 2 ص 332 وتاريخ حصر الاجتهاد ص 90 (2) اصول السرخسي ج 2 ص 108. (*)

_____